

Distr.: Limited
19 February 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثانية والخمسون
١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤
البند ٢ من جدول الأعمال
إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

مشروع قرار مقدم من السيدة جوليا تالينغر (النمسا)، نائبة رئيس اللجنة، بناء على
مشاورات غير رسمية

توصي لجنة التنمية الاجتماعية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع
القرار التالي:

تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ١١/٢٠٠٥ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و
١٨/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٦ و ١٩/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه
٢٠٠٨ و ١٠/٢٠١٠ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن تنظيم لجنة التنمية
الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٧/٢٠١٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي
قرر فيه أن تبقى اللجنة أساليب عملها قيد الاستعراض، وإذ يحيط علما بتقرير الأمين
العام المعنون "استعراض أساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية"^(١) والذي طُلب
إعداده في ذلك القرار،

(١) E/CN.5/2013/12.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المعنون "استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي" الذي ينص أيضا على قيام المجلس بدعوة هيئاته الفرعية، في جملة هيئات أخرى، للإسهام في أعماله، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع الموضوع السنوي المتفق عليه،

وإذ يؤكد من جديد الالتزام بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإذ يشدد على ضرورة ذلك، في إطار الولاية المنوطة به بموجب الميثاق، باعتباره هيئة رئيسية للأمم المتحدة للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وإذ يسلم بالدور الرئيسي للمجلس في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن،

وإذ يشير إلى التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهمية العمل الذي تضطلع به اللجنة في هذا الصدد،

١ - يشير إلى أن الممارسة المعمول بها حاليا المتمثلة في مناقشة مسألة رئيسية واحدة على مدى سنتين قد أتاحت للجنة التنمية الاجتماعية بحث المسألة بمزيد من التعمق حيث إنها تتناول أيضا مسائل شاملة متصلة بها ومسائل مستجدة وثيقة الصلة بالموضوع قيد المناقشة؛

٢ - يقرر أن تقوم اللجنة بالإبلاغ عن الجوانب الاجتماعية ذات الصلة بالموضوع الرئيسي المتفق عليه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل المساهمة في أعماله؛

٣ - يقرر أيضا الإبقاء على دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين بالنسبة لدورتي ٢٠١٥ و ٢٠١٦؛

٤ - يكرر أيضا التأكيد على ضرورة مواصلة انتخاب أعضاء مكتب اللجنة لولاية مدتها سنتان، بالتزامن مع دورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦؛

٥ - يؤكد من جديد أيضا أن اللجنة، في سياق تنفيذ ولايتها، تقوم بمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز

والمشاكل التي تعترض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وتقدم المشورة إلى المجلس بهذا الشأن؛

٦ - **يقرر** أن يتيح الموضوع ذو الأولوية لدورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ للجنة الإسهام في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يكون عنوانه "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر"؛

٧ - **يقرر أيضا** أن تستخدم اللجنة، حسب الاقتضاء، البند المتعلق بالمسائل المستجدة من جدول أعمالها للنظر بشكل أفضل في المسائل الوثيقة الصلة بالموضوع المطروحة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما الموضوع الرئيسي السنوي للمجلس والجزء المتعلق بالتكامل المرتبط به، الذي سيجمع الرسائل الرئيسية الواردة من منظومة المجلس بشأن الموضوع الرئيسي ويعد توصيات عملية المنحى للمتابعة؛

٨ - **يقرر كذلك** النظر في تطبيق نظام فترة السنتين على قرارات اللجنة بغية القضاء على الازدواجية والتداخل وتعزيز التكامل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لدى النظر في مسائل متشابهة أو مترابطة ولدى التفاوض بشأنها؛

٩ - **يدعو** جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى مواصلة المشاركة بفعالية في أعمال اللجنة على مستوى رفيع بشكل مناسب؛

١٠ - **يقرر** أن تبقى اللجنة طرائق عملها، بما في ذلك سير نظام دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين، قيد الاستعراض كذلك بهدف التكيف، حسب الاقتضاء، مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودورته.